

القانون والناس

المميزات والخصائص في الضبط والربط

ان أداء المسؤولية في أي مؤسسة او وحدة او منظمة رسمية او الغير رسمية مدنية او عسكرية او امنية خاصة او عامة كانت ،بصورة سليمة وجيدة وفق سبقات اصولية وحينما يتميز منتسبوها في أداء اجباتهم بحسن التنظيم والاهتمام وبنجاح الاعمال على احسن وجه وبالاخص وتقان يعني ذلك ان مستوى الضبط والربط بين المنتسبين والمسؤولين على مستوى عال من الرقي والتقدم وفق الاصول التنظيمية المهنية والقانونية لذلك نجد ان مثل تلك الجهات والوحدات التنظيمية مهما كانت صفتها المدنية او الامنية او العسكرية تتميز بجملته من الخصائص عن غيرها وهي كالآتي:-

1- حسن السلوك وبناء علاقات التعاون والانسجام في ما بين المنتسبين والعاملين والعمل المشترك كخلفية النحل ضمن اطار الواجبات والمسؤوليات بحرص ومسؤولية وبطاعة واحترام السلم الوظيفي والمهني .

2- نزوح العقول والافكار لدى المنتسبين بمهامهم وواجباتهم وبمسؤولياتهم الخاصة والعامة .

3- حسن التنظيم في أداء الاعمال والواجبات ضمن ضوابط التنسيق ومعالجة المعوقات في حينها بدقة ومسؤولية .

4- التميز بظاهرة الهدوء في أداء الواجبات والتروى وعدم اثاره المشاكل وزرع المنوعات والتعقيدات والتميز بالشفافية والوضوح بعلمية وبروح مخلصه متعاونة لخدمة الناس والصلحة العامة .

5- التميز بجلاء، حب الرقي والتقدم والابداع والتنافس بين المنتسبين على تحقيق الانجازات والوصول الى نتائج مهمة ومثمرة لتحسين العمل وتطويره والاهتمام على اكتساب رضا المسؤول الاعلى وعلى رضا الناس عامة .

6- القدرة على مواجهة التحديات والصعوبات بكفاءة ومقدرة عالية في الاداء وطرح الحلول المناسبة والطرق البديلة بما يسهل على الاستمرار باداء الاعمال المطلوبة دون تاخير .

7- القدرة على انجاز المهام المطلوبة ضمن السقف الزمني المحددة لها وبكفاءة وجودة عالية.

8- حب التضحية والاقدام وبذل الجهد اللازم في أداء الواجبات باخلاص ونزاهة من قبل المنتسبين وديافع الصن والشعور الوطني الاصيل المخلص للامتلاء والولاء لامة والوطن.

9- التميز بحسن الاستقبال للمواطنين وحسن التعامل معهم بشفاافية في أسلوب الاتقاء والحوار المرشد وبالكلام المهذب والاتباق في المعنى واللطف المهني.

10- حسن المنهجري القيافة واللباقة البدينة عند كل منتسب ما بيعت الايجاب والاطمئنان من نضارته الشكلية المستبشرة بالخير والامل عند كل مراجع او مشاهد له

ان العناية الاستثنائية من تحقيق الضبط والربط المطلوب على كافة المستويات الوظيفية منها الامنية خاصة والمدنية عامة هو تحقيق التوازن بين موجبات تحقيق العدالة الاجتماعية وفق منظور الالبي الحياتي المجتمعي لكافة افراد المجتمع وبين موجبات منظور الامن العام للبلد والمصلحة الوطنية العليا في استتباب الامن والاستقرار وسيادة القانون وتعزيز هيبة الدولة. كما يتطلب ان يتم الامتثال بالالتقاف المهني والعلمي الخاص باصول اعمال وواجبات العاملين والمنتسبين كافة وتعزيز القيم الاخلاقية والانسانية لتحسين صور الاعكار والتواكب لديميم لخدمة المواطنين والدفاع عن مصالح البلد وسيادة القانون بروح انسانية واخلاقية وقانونية بما تحقق التوازن القبول والعقلاني والمنطقي وفق الاحكام والقواعد القانونية والشرعية والانسانية.

فاروق عبد الوهاب العجاج

بغداد

دور نقابة المحامين في بناء شخصية رواد المهنة

من المعلوم للجمع بان مهنة المحاماة مهنة الرؤساء والملوك و يطلق عليها مهنة "النبل" كونها جناح العدالة السامي الذي يعمل على أساس ترسيخ مبادئ القانون في صيانة حقوق وحفظ الحريات وللأفراد و المؤسسات والدول ومساعدة القضاء للوصول إلى الحقائق والفصل بين المنازعة المتظورة امامهم .

وقد تعددت أوجه تسمية المحاماة في دول العالم فاعتبرها الفريق الآخر قائمة على الإحاطة بالعلم والمعرفة القانونية إذ اعتبرها الفريق الآخر فن رفيع المستوى قائم على أساس الإبداع والابتكار .

وكما هو الحال لبقيّة المهن لابد من توافر مقومات حرفية لإتمام المهام بالشكل الذي يُلبيق بحسن الأداء وتنفيذ المهام، كذلك هو حال المحاماة بل أنّ طريق الإبداع في رحاب القضاء، ولقعة فرسان العدالة أكثر تعقيداً لاعتبارات كثيرة يمكن أنّ تلخصها إلى قسمين الأول يخصّص في آلية الاحترافية المهنية والثاني يبايعرف بنظم الشخصية (. Personal System

وهنا نرى أنّ المهامي الناجح هو من تدرّب على الاحترافية القانونية اللازمة بمعينة الاساتذة الذين سبقوه في المهنة وتدرّب أيضاً على التخلص من العادات السيئة الملازمة لشخصيته ما قبل الإلتحاق في ركب القضاء الواقف .

فهيما بلغت معرفة المحامي بالقوانين وقواعد التقاضي وأصول المرافعات لن تجدي إلى سبيل (الإحتراف) ما لم تصقل بالنمط الشخصي والسلوك المُنزَن الذي تتطلبه هذه المهنة كين هذه الصفات تعتبر مادة مكملة للعلم والمعرفة فهذهن المحاماة تتطلب الشجاعة والأقدام والثقة بالنفس والقدرة لصون الحقوق والصدق في تقديم الاستشارة و الباعثة في تقديم الفسوق والارتجال داخل أسوار المحكمة كما تتطلب الصبر والحلم وسرعة البديهة للإحاطة بالوقائع والنشاط الجيوي واللباقة مع هيئة المحكمة و أعضاء النقابة وبقية الزملاء وكيفية التعامل مع الضصوم كما تتطلب إلى ذاكرة جيدة لحفظ القوانين والدفعو فضلاً عن ثقافة المحامي العامة والحرص على مظهره هندامه الذي يعكس صورة القوة والأمل في نفوس موكلية والمجتمع .

ومن هنا اهتمت الكيانات القانونية بتطوير النظم القانوني وسعت نحو التعليم القانوني لتدريب المحامين لسند احتياجاتهم المعرفية والتخلص من العادات والسلوك الذي يتعارض مع مبادئ قانون المحاماة بهدف زيادة الثقافة القانونية ك علم وفن لتشكّل مجموعة من القيم والادراك زيادة الوعي تجاه المسؤوليات وإدارة قضاياهم بغة صون حقوق الإنسان والحريات الأساسية، فعدم الانضباط لبعض المحامين وأخفاق الكفاءة المهنية لبعض الآخر يعد أحد الأسباب الأساسية لازمة العدالة والتنمية فضلاً عن إعطاء انطباع سيء لهمة النبلاء .

ولذلك اهتمت بعض الدول بتطوير النظم القضائية من خلال رفد المحامين وحظهم على التدريب القانوني بغة تطويرها للوصول إلى حدائق المحاماة (والتخلص من العبت في أشفقة القضايا و تجنب الخطوط المبهمة والسعي إلى مكتنة القضاء واستخدم الحاسوب الآلي والاستفادة من وسائل التكنولوجيا الحديثة .

وفي المملكة المتحدة البريطانية تقوم الجمعيات القانونية بغرس مفاهيم الإستقلال المهني للمحاماة في ذهن روادها وتسعى إلى دراسة سلوكياتهم وفتح أبواب التدريب القانوني والتنمية البشرية لهم ليتعلموا قواعد الآتيكيت وعلوم اللغات وعلم الاجتماع ولغة الجسد بغة بناء الشخصية القانونية اللازمة ليكون المحامي قدوة المجتمع وأكثرهم دراية في علوم القانون و السلوك البشري الذي يعول عليه لدى رجال القانون قبل غيرهم لكونهم حماة الحقوق والحريات والمجتمع .

وهذا ما نامله من نقائنا الموقرة نقياً وأعضاء مجلس النقابة الموقر بضرورة تفعيل دور التدريب للتنمية البشرية إلى جانب التدريب القانوني لتصلح مهارات المحامين والاستفادة من هذه العلوم التطبيقية لتعم الفائدة على المجتمع أيضاً التي ما أن حلت به مصيبة في الحياة إلا ولجأ إلى المحامي للدفاع عن حقوقه وحرته.

محمد الغافلي

بغداد

بمناسبة تعديل قانون المحاماة أهمية إستقلالية مهنة المحاماة



مقر نقابة المحامين

المهنة ، كتشخير عدد كبير من المحامين لوسطاء وبرواتب معينة ، أو إعطاء نسب لذكر نصحت قوانين المحاماة ومنها قانون المحاماة العراقي ، واتحاد الحقوقيين العرب على ضمانات أساسية لحفظ حرية المحامي ، المتابعهم لبعض العاملين في مراكز الشرطة ، مما يخالف قواعد اللياقة الأدبية وتقاليده المحاماة وأداب التعامل مع الآخرين ، مما يؤدي إلى ضياع الحقيقة وانقلاب وقائع القضايا على حساب مستنقل الأبرياء .

استقلال المهنة

وقد لمست ذلك بنفسي وبالجرح المشهود . فلماذا لا يشعر المحامي بأهميته وكرامته واستقلاله المهني ؟ ولماذا هذه التصعيبات الأوراق التحقيقية وحضور التحقيق ، والإطلاع على أوراقه ، ومناقشة أقوال أطراف العوى دون ملل وتردد ... إلى مقابل هذا الاهتمام بحرية المحامي والسعي الجاد لاستقلالية مهنة المحاماة من قبل النقابات المحلية والأقليمية والدولية ، وقعد المؤتمرات لأحكام قانون المحاماة وسلوك نقابة المحامين العراقية المناضلة ... واني اهيب بنقائنا الطيلة وهي تحمل اليوم مشروعا لتعديل قانون نقابة المحامين من تشريع فصل شديد التطبيق على من يخالف شروط السلوك المهني وتظهر النقبية من العناصر (انصاف العراقيين النبلية والتسامح والشفافية ، لكي لا يقال عننا في مهنة المحاماة المقدسة (اذا لم تستح أفعال ما شئت) .

وما اكثر هذا النوع في هذه الأيام التي ضاعت فيها قدسية مهنة المحاماة بين أروقة السلطة . ومن أجل القضاء على التواطؤ والتبعية والذيلية، أكد مؤتمر (جنيف) الذي عقد في آذار عام 1981 في الفقرة (25) من مشروعه لمنع هذه الخروقات على (تمتع المحامين بكافة حقوقهم بالانضمام إلى المنظمات المحلية والقومية والدولية والأنساب والفعال الكامل في النشاط السياسي والثقافي والاجتماعي والآنزاعي إلى الأحزاب التي يؤمنون بها . لذلك نرى نسبة كبيرة من المحامين يعملون في الميدان السياسي (سياسيون) بنجاح ونسبة كبيرة من السياسيين يعملون في ميدان مهنة المحامين (محامون) بنجاح أكبر ، والسبب في ذلك يعود إلى أن مهنة المحاماة ذات (غايات قومية وانسانية تستهدف الدفاع عن الحقوق الوطنية والقومية والانسانية للأفراد والوطن والامة والإنسانية ، كما نصت عليه الفقرة (40)) 41من بيان ذلك المؤتمر .

ومن أجل حماية (استقلالية المحاماة) عمدت نقابة المحامين في القطر العراقي واتحاد الحقوقيين العرب ، للعمل على هذه الاستقلالية ، وذلك من أجل حمايتهم من التدخل الحكومي . وممارسة المهامي حرته في عمله المهني ، وعدم مسؤوليته الشخصية عن مرافعته القانوني . كما أكد على من التبعية للغير ، وإخضاعه لقواعد

في شهر ايلول عام 1980اعندما دعي المؤتمر للقيام بحملة موحدة للدفاع عن استقلالية مهنة المحاماة وحرية المحامين في الوقت الذي اكدت فيه الجمعية الدولية للحقوقيين الديمقراطيين الذي عقد في (مالطا) خلال تشرين الثاني عام 1980من ان اهم الشروط الجوهرية لحماية حقوق الافراد ، هو ممارسة المحامين لحياتهم واستقلالية مهنتهم .

وقد تضافرت الجهود الاقليمية والدولية من أجل عقد مؤتمر في (جنيف) بدعوة من الجمعية الدولية للمحامين ومركز استقلال القضاء والمحامين واللجنة الدولية للحقوقيين واتحاد المحامين العرب ، حيث كرس هذا المؤتمر نشاطه من أجل وضع مشروع مبادئ تخص (استقلالية مهنة المحاماة) فنصت المادة (29) من مشروع هذا المؤتمر على (استقلال رجال النيابة والمحامين في أداء واجباتهم دون خوف من أجل تحقيق العدالة والحرية واحترام القانون وحماية حقوق الإنسان) وهذا يتطلب من نقابات المحامين على المستوى المحلي والإقليمي والدولي أن تلعب دورا مهما ومسؤولا في السعي إلى حماية حرية المحامين واستقلال مهنتهم خوفا من الخروقات (لانصاف المحامين) من التواطؤ لمصلحتهم ، أو التبعية لغيرهم من أجل الحصول على المنافع أو المناصب الحكومية

قسمة المحاماة

الإنساني العادل المعروف في هذه الحماية . كما نصت المادة (8) من الاعلان العالمي على (حق كل شخص باللجوء إلى المحامي لانصافه من الأعداء التي تقع على حقوقه بواسطة المحاماة وبالطرق القانونية المعروفة .

لقد اكدت الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان المدنية والسياسية ، أن يتولى المحامون الدفاع عن هذه الحقوق وفق ما نصت عليها قوانين اصول المحاكمات الجزائية في الوطن العربي ، ومما زاد من أهمية استقلالية المحاماة وحمائتها من أي تصرف سطوي مخالف لحقوق الإنسان ، منح المحامين من الاعلان عن مخالفتهم تصرفات السلطة لحقوق الإنسان ، فقد تطور الاهتمام الدولي بمسألة استقلالية المحاماة والقضاء على حد سواء ، وذلك من خلال عقد السنوات الحقوقية العالمية ، وتشكيل اللجان الدولية للمحامين والحقوقيين ، من أجل ضمان حق الدفاع عن حقوق الوطن والامة والانسانية ، بواسطة مهنة المحاماة .

حيث عقدت اللجنة الدولية للحقوقيين مؤتمرا في (أينا) بتاريخ 19/5 18/6 جاء في الفقرة (4) مهنة (أن المحامي في العالم يجب أن يحافظوا على استقلالية مهنة المحاماة وأن يطالبوا بحقوق الإنسان ضمن اطار بولة القانون) كما أكد على ذلك المؤتمر الذي عقد في النرويج (أوسلو)

عبد الجبار عبد الوهاب الجبوري

بغداد



المحاماة بالسلطة الحاكمة ، لكي تتحول هذه المهنة من الدفاع عن حقوق الإنسان إلى هيئة استشارية للدفاع عن أنظمة الحكم ، كما نلاحظ ذلك في بعض سلوك (انصاف المحامين) الذين يدعون إلى ذلك لنفسهم في ممارسة مهنة المحاماة من ناحية وأرضاء لبعض الجهات من ناحية أخرى واهمية (استقلالية مهنة المحاماة من أجل حماية حقوق الإنسان وارتباطها بمدى سيادة واستقلالية القضاء ، لنسم الخلفات والمشاكل التي تحدث بين الافراد انفسهم ، وبين الافراد ومؤسسات الدولة لتحقيق العدالة والدفاع عنها .

لذلك والاهمية المحاماة نص عليها الاعلان العالمي لحقوق الإنسان حيث جاء في الفقرة (3) من بدياجة الاعلان نفسه (بأن من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان التي تثار أمام القضاء الذي يمارس المحامون من خلاله دورهم

كما حصلت بعض المحاولات لحل نقابة المحامين ، أو تصديدها في بعض الاقطار العربية ، ومنها العراق بعد الاحتلال الانكليزي امريكي له ، الا ان الموقف المهني والبيدي الشجاع لجلس نقابة المحامين في العراق السابق واللاحق حال دون اختراق هذه المحاولات المشبوهة ، لوحدة المحامين ومهنتهم المقدسة .

دور كبير

وكان لاتحاد المحامين العرب الدور الكبير في اسناد الموقف المهني لنقابات المحامين ليس في القطر العراقي فقط ، وانما في جميع أنحاء الوطن العربي ، انطلاقا من أيمانه بأهمية استقلالية المحاماة وعلاقتها بحماية حقوق الافراد ، والدفاع عن المواطنين في ساحة القضاء جنبيا إلى جنب استقلالية القضاء والحفاظ على هيئته وقديسته . ان محاولة إلغاء مهنة المحاماة وحل نقاباتها واعتقال المحامين العشوائى ، واصدار تشريعات تقيد استقلالية هذه المهنة ، وتمنع المحامين من ممارسة دورهم المهني المشروع في الحياة العامة ، يؤدي إلى عدم تحقيق العدالة والناس باستقلالية المحاماة ، والتمهيد لتناهي عملية الاعتقالات في حدث ذلك مؤخرا ، مما يؤدي إلى منع القضاء من ممارسة دوره على تصرفات السلطة التنفيذية ، تمهيدا لتقمع الحريات وانتهاك حقوق الإنسان ، ومحاقم ربط

نقيب المحامين تدعو التعليم العالي إلى زيادة معدلات القبول في كليات القانون

وطالبت اللامي الوزارة في كتاب رسمي بالعدد 119/ م والتمسح بأورخ في 2017/8/2 بررفع معدلات القبول لكليات القانون إلى 70 بالمائة و توسيع المناهج وزيادة عدد السنوات الدراسية وفرض مواد تفضيلية في القبول ، ايمانا منا بالنهوض بالواقع القانوني للمستوى التعليمي وقالت اننا اليوم نوجه جميع المحامين العراقيين الى دعم قراراتاتنا لحماية مهنتنا و ايجاد رأي عام للوصول إلى ذلك

واوضحت انه (تم اعادة فتح باب قبول استلام معاملات الإنتخاب لنقابة المحامين العراقيين

والتي تفتقر إلى ايجاد ضوابط فعلية للحد من العدد الهائل للجامعات والكليات



احلام اللامي

الأهلية خلفا للاهداف المشار اليها في قانون التعليم الاهلي رقم 25 لسنة 2016 .

بغداد - بشرى العزاوي

دعت نقابة المحامين العراقيين في كتاب رسمي وزارة التعليم والبحث العلمي إلى رفع معدلات القبول لكليات القانون إلى 70 بالمائة وتوسيع المناهج وزيادة عدد السنوات الدراسية وفرض مواد تفضيلية في القبول .

وقالت نقيب المحامين احلام اللامي في تصريح (نحْن اذْ نشعر باهمية الدور المناط بنا و مسؤوليتنا تجاه المحامين حسب نصوص قانون المحاماة النافذ 173 لسنة 1965 و منها التي تخولنا ادارة شؤون النقابة وبالمنظر في

كل ما يتصل بالمحاماة و يؤمن حقوق المحامين و يصون كرامتهم في نفس الوقت الذي نرى فيه تلك الاعداد التي تترجم إلى غرف المحامين بدون وجود تخطيط دقيق مسؤوول من الجهات ذات الشأن و عدم انصاف الجهات المعنية لمخاطباتنا الرسمية التي تهدف إلى السمو بالمهنة و حماية ذلك السمي المقدس).

واضافت (ان عجلة انتماء المحامين اذا استمرت على هذا الموال فاننا سنسجف في نقطة ما من ايجاد الدعم اللوجستي لهذه الاعداد الهائلة التي غصت بها المحاكم والتي تطرق باب الانتماء نتيجة لسياسة وزارة التعليم

عروس تفقد زوجها صباح عرسها

إغتصبت وخنقت حتى الموت وألقيت في القمامة

المدن - وكالات - فجع المجتمع المكى بحادثة حزينة، بعد ان اندلعت النيران عند الساعة العاشرة صباحا في شقة بالطابق الارضي من عمارة مكونة من طابقين، تقع في حي العزيزية بمكة المكرمة. وقالت مصادر للصحافة السعودية ان الشقة تعود إلى عروسين كانت ليلتهما فرج يوم وقوع الحادث، الذي نجم عنه وفاة العريس البالغ من العمر (23عاما) نتيجة لتعرضه للحريق، واختناق العروس (17عاما)، التي لظقت العالج من قبل فرق الهلال الأحمر، وحالتها الصحية مستقرة.

من جانبه، أكد المتحدث الرسمي لإدارة العامة للدفاع المدني في العاصمة المقدسة الأابخنة المنبغعة من موقع الحريق، جرى إخلاء جميع سكان العمارة بواسطة فرق الإخلاء والإطفاء البالغ عددهم نحو 10 أشخاص، مشيرا إلى ان فريق التحقيق في الإدارة والألة الجنائية باشررو إجراءات التحقيق للتعرف على مسببات الحادث بالتنسيق مع الجهات المعنية، تمهيدا لتسليم ملف الحادث إلى شرطة العزيزية لاستكمال إجراءات التحقيق.

5عوم اسرته برنامج كميونتر قضت محكمة اميركية بسجن ميرمج صيني مدة 10عوم بعد ايدانته بالجنس وسرقة رمز برنامج كميونتر تخلفه شرقة تكنولوجيا اميركية. وأكد بيان لوزارة العدل اميركية الحكم الذي صدر الخميس بحق مسطور البرامج شو جياكوانج (32عاما)، من دون ان يتم ذكر اسم الشرقة.

وقال المحامي اميركي جيفري بيرمان في نيويورك، حيث جرت المحاكمة، "قد سرق شو جياكوانج، كما اعترف سابقا في محكمة فدرالية، اسراراً تكنولوجية متعلقة بالتجارة من موظف اميركي بهدف إفادة الحكومة الصينية. "

واقر شو عام 2016بالتهم المتعلقة بالسرقة. وقال مسؤولون إن خلطه كان تهدف لإفادة لجنة التخطيط لشؤون